

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢١٧

الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة كمبوج/السيد رافندران (الهند)

السيد كوزمين	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة دوتلاري	ألبانيا	
السيد المزروعي	الإمارات العربية المتحدة	
السيدة مايلي	أيرلندا	
السيد كوستا فيليو	البرازيل	
السيد غنغ شوانغ	الصين	
السيد بيانغ	غابون	
السيد أغيمان	غانا	
السيدة ديم لابليل	فرنسا	
السيدة نياكو	كينيا	
السيدة خمينيس أليغريا	المكسيك	
السيد وكرماسينغي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة سييد	النرويج	
السيد ميلز	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

(S/2022/583)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-74227 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2022/583)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، كبير المدعين العامين للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/583، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضية غاتي سانتانا.

القاضية غاتي سانتانا (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتنياز كبير أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم وأن أقدم التقرير المرحلي الحادي والعشرين للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأفعل ذلك بصفتي الجديدة رئيسة للآلية. وإدراكاً لهذه الفرصة الفريدة، أود أن أعرب عن امتناني للثقة التي مُنحت إياها، وأن أتعهد بأن أقود بطرق مثالية وفعالة. إنني أسير على خطى سلفي، القاضي كارمل أغيوس، الذي أود أن أشيد به علناً. إن كرم روحه، إلى جانب قيادته القديرة ونهجه العملي في حل المشاكل، ينبغي أن يكون مثالا لأوقاتنا المتعارضة.

ويسعدني أن أبلغكم بأن الآلية، وهي كيان واحد له فرعان، لا تزال قوية وتواصل تحقيق نتائج ملموسة في الوفاء بولايتها وأنها أصبحت هيئة للأعمال المتبقية حقاً. إن المؤسسات فعالة بقدر فعالية الأفراد الذين يشكلوها. وفي الأشهر الخمسة الأولى التي قضيتها، شهدت بنفسني الجهود الدؤوبة التي يبذلها القضاة والموظفون على حد سواء، وجميعهم يعملون بلا كلل لإحراز مزيد من التقدم الكبير فيما يتعلق بعبء القضايا المعلقة للآلية. وفي هذا الصدد، وبعد البت في قضية المدعي العام ضد فاتوما وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في ٢٩ حزيران/يونيه، وتمشيا مع التوقعات الأصلية، لم يتبق لنا سوى قضيتين رئيسيتين، كلتاهما تتعلقان بجرائم أساسية.

وأشير أولاً إلى محاكمة السيد فيليسيان كابوغا، التي بدأت في لاهاي في ٢٩ أيلول/سبتمبر وتمضي إجراءاتها على قدم وساق. وقبل العطلة القضائية للآلية في نهاية العام، التي تبدأ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تتوقع الدائرة الابتدائية أن تكون قد استمعت إلى ٢٠ شاهداً من بين حوالي ٥٠ شاهداً سيدلون بشهادتهم في المحكمة لصالح الادعاء. ويظهر السلوك المبتكر لهذه القضية تنسيقاً ممتازاً بين الفروع وإرادة الدائرة الابتدائية الحازمة للمضي قدماً في إجراءات المحاكمة بأسرع ما يمكن، مع الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهم في المحاكمة العادلة. وبالإضافة إلى قاعة محكمة لاهاي، يمكن للشهود والمحامين المشاركة بأمان من فرع أروشا والمكتب الميداني في كيغالي، ويمكن للمتهم حضور المحاكمة شخصياً أو عن بُعد من وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. ويدعم القضاة فريق متخصص من المحامين يعملون من جميع مراكز العمل. وقد عينت قاضياً احتياطياً لضمان الاستمرارية في حالة عدم وجود أحد قضاة هيئة المحكمة. ولا يزال من المتوقع الانتهاء من مرحلة المحاكمة الابتدائية في هذه القضية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

وبالمثل، فإن إجراءات تقديم الطعن في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيمانتوفيتش ش، التي ترأسها منذ تموز/يوليه، لا تزال تسير على الطريق الصحيح. وستعقد الجلسة التحضيرية

محكمتنا. ففي قضية يويتش وراديتا، يجب على جمهورية صربيا أن تلتزم التزاما ثابتا بالتعاون مع الآلية. ولكن أبلغتني السلطات الوطنية مؤخرا بأنها لا تنوي الامتثال للأمر الذي أصدره القاضي المنفرد في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩، والذي أكدته غرفة الاستئناف في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠

وأود أن أقول أن عزمي لن يثبط وإن كنت أشعر بخيبة الأمل. وسأواصل إثارة هذه المسألة على أمل أن تقي صربيا بواجباتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في نهاية المطاف كما فعلت في عدد من المناسبات في الماضي فيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة.

وتتعلق مسألة خطيرة أخرى دعا مجلس الأمن بشأنها جميع الدول إلى التعاون مع الآلية وتقديم المساعدة اللازمة لها بالأشخاص الثمانية الذين نقلوا وتمت تبرئتهم أو أتموا مدة عقوبتهم. إن أفضل طريقة لتسوية الوضع تتمثل في احترام الاتفاق القائم بين الأمم المتحدة والنيجر. وأدى عدم الوفاء بذلك إلى أن هؤلاء الأشخاص ما زالوا تحت الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع بالرغم من أنهم الآن أشخاص أحرار.

لقد وجهت الآلية وقبلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا انتباه مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى الحاجة الملحة إلى حل مسألة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو المفرج عنهم. وقبل عام أعلن سلفي في هذه القاعة عن تطور كبير اعتقادا منه بأن المسألة قد وصلت إلى نهايتها. وأثنى في ذلك الوقت على ممثل النيجر الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ لتولي بلده واجبه في نقل هؤلاء الأشخاص إلى أراضيهم. وبعد مرور عام على ذلك لا ينعكس عجزنا الجماعي عن إيجاد حل دائم سلبا على المنظمة فحسب، بل على مصداقية العدالة الدولية برمتها. إن من شأن المساعدة التي تقدمها الدولة في وضع وتنفيذ حل مقبول لهذه الأزمة أن تمضي شوطا طويلا في مساعدة الآلية على المضي قدما في تنفيذ خططها الانتقالية.

ثانيا، طلب المجلس أن توفر الآلية خيارات فيما يتعلق بنقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب. لقد أخذنا ذلك الطلب مأخذ الجد. ولذلك السبب أصبح وضع استراتيجية للمستقبل إحدى أولويات رئاستي.

المقابلة في ١٩ كانون الثاني/يناير، ومن المقرر الآن عقد جلسة الاستئناف بالحضور الشخصي في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير. ومع عقد جلسات الاستماع الرئيسية هذه، والدعم الكامل من قضاة هيئة المحكمة، فإنني على ثقة في التأكيد أن حكم الاستئناف سيصدر بحلول حزيران/يونيه. والجدير بالذكر في هذه القضية أن جميع قضاة هيئة المحكمة، باستثنائي، يقومون بعملهم عن بُعد.

وبالإضافة إلى ذلك، خطت الآلية خطوات هامة فيما يتعلق بأنشطتها القضائية المستمرة الأخرى الناشئة عن مهام مثل حماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية، ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، فضلا عن إنفاذ الأحكام. وتقتضي تلك المسائل أن يتخذ قضاة الآلية أو الرئيس قرارات بشأنها بانتظام، كما تتطلب جهودا وموارد مستمرة لكي تكتمل دورة العدالة حتى نهايتها. لقد أتاححت الجلسة العامة الحضورية الأخيرة للقضاة التي عقدت في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر محفلا مناسباً لمناقشة تلك المسائل بمزيد من التعمق.

في وقت سابق من هذا العام، استعرض مجلس الأمن التقدم المحرز في عمل الآلية، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢) في حزيران/يونيه. وتوفر عمليات المراجعة والتقييمات فرصا فريدة للتحسين والمعايرة الذاتية. لقد ساعدني اتخاذ القرار منذ بداية ولايتي على تحديد أولويات رئاستي ومجالات التركيز الهامة الأخرى. وأود أن أدلي ببضع ملاحظات في ذلك الصدد.

أولاً، يتضمن القرار دعوة جادة إلى جميع الدول للتعاون الكامل مع الآلية. وهي دعوة ملحة إلى العمل تنطبق على جميع الجرائم المذكورة في المادة ١ من النظام الأساسي للآلية. ويعد انتهاك حرمة المحكمة من بين تلك الجرائم، لأنه ليس مجرد انتهاك للانضباط الإجرائي فحسب، على الرغم من إشارة أحد الوفود في وقت سابق. ويشكل احترام إقامة العدل على نحو سليم جزءا لا يتجزأ من نظامنا وشرطا لا غنى عنه لوجود سيادة القانون ولا يمكن التسامح مع التدخل فيه. لأن ذلك يهدد الأساس الذي يقوم عليه نظام العدالة الدولية وإرث

أخيراً، أود أن أناقش تركيز المجلس المستمر على كفالة استمرار استرشاد محكمتنا المتبقية بفرضية العمل كهيكل صغير مؤقت وفعال. لقد أصبح تقدير ما تعنيه كلمة "المتبقية" حقا أكثر وضوحا الآن ونحن نعمل على إجراءات المحاكمة والاستئناف النهائية. غير أن نطاق مسؤولياتنا وحجم أنشطتنا يتجاوز بكثير ما كان متوخى في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ عندما أنشئت المحكمتان المخصصتان. وبذلك المعنى ينبغي ألا يعطي مصطلح "المتبقية" الانطباع بأننا لم نعد مهمين. بل على العكس من ذلك تظل المهام المتبقية الموكلة إلينا بما في ذلك المهام القضائية أساسية. بل إن ذلك هو السبب في إنشاء المؤسسة في المقام الأول. وحتى بعد اكتمال عدد القضايا المعلقة سيبقى لنا عدد من المسؤوليات القيمة الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز إنجازاتنا ونتائجنا. أشير من بينها إلى إنفاذ الأحكام وحفظ المحفوظات وحماية الشهود ومساعدة الولايات القضائية الوطنية وغير ذلك من الأنشطة القضائية. وبالتالي أحث المجتمع الدولي على أن يواصل التزامه الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب وأن يقتنع بحقيقة أن العدالة لا تنتهي بإصدار أحكام نهائية وأن يسلم بأن مهامنا المتبقية تتطلب بذل جهود متواصلة لكفالة عدم انحراف إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية عن مساره.

أود أيضا أن أشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا لمكافحة إنكار الإبادة الجماعية والتحريفية وتمجيد مجرمي الحرب. وعن طريق الدفاع عن الحقيقة ونشرها يمكننا أن نساعد في منع ارتكاب الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم البشعة مرة أخرى. وتتجه مراكز الإعلام التي توخاها مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) نحو ذلك، وكما بين المركز الحالي في سراييفو فإنها ستؤدي دورا حيويا في جعل عملنا أكثر قابلية للفهم والوصول إلى المجتمعات المحلية المتأثرة. عليه، يشجع المجتمع الدولي على العمل مع رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة ودعم إنشاء تلك المحافل القيمة.

وبإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، قبل أكثر من عقد بعث مجلس الأمن برسالة قوية عن الإفلات من العقاب - مفادها أنه

في يوم الجمعة الماضي، قدمت إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين خريطة طريق لوضع خطة للقوة العاملة على نطاق الآلية استنادا إلى السيناريوهات. وتحدد خريطة الطريق المهام المتبقية وتوقعات أولية تشمل ثلاث مراحل للخفض التدريجي. تتوافق المرحلة الأولى مع الفترة التي يتوقع أن يكتمل فيها النشاط القضائي المخصص وتعقب الهاربين. وتتوافق المرحلة الثانية مع الفترة التي ستركز فيها الآلية حصرا على الاضطلاع بمهامها المتبقية المستمرة التي تتطلب دراسة أكثر تعقيدا وأطول أجلا. أخيرا في المرحلة الثالثة والأخيرة من المتوقع أن يؤدي استمرار مهامنا المتبقية إلى انخفاض كبير في عبء العمل الذي لا تتوفر له توقعات محددة في الوقت الحاضر. وستواصل الآلية العمل بشكل تعاوني على وضع خيارات لأي نقل للمهام، علاوة على الجداول الزمنية للمدد المتوقعة. وباعتبار خريطة الطريق نقطة مرجعية أولى، ستقدم الآلية معلومات مستكملة عن وضع استراتيجية شاملة لتوجيه الانتقال المستمر للآلية إلى محكمة متبقية حقا.

وكما لاحظ المجلس من قبل لا يمكن تنفيذ الخروج بدون استراتيجية. وإذا كان ذلك صحيحا، فإنني أود أن أشدد على أن تخطيطنا للمستقبل يتوقف على التصدي لتحديات الحاضر، وسوف يؤثر أي تأخير في ذلك على خططنا الانتقالية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إنفاذ الأحكام. وبالمقارنة مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى، لدينا أكبر عدد من الأشخاص المدانين - يبلغ عددهم ٥١ مدانا - يقضون أطول مدة عقوبة بما في ذلك ١٧ حكما بالسجن مدى الحياة. وحتى الآن بذلت ١٣ دولة قصارى جهدها لإثبات التزامها الثابت بتحقيق العدالة الدولية عن طريق الاضطلاع طوعا بمسؤولياتها الإضافية والكبيرة عن إنفاذ الأحكام. ويتسم دعمها وتعاونها المستمر بأهمية بالغة لتمكين الآلية من الاضطلاع بذلك الجانب من ولايتها، وأشيد بها وأشكرها حقا. وأناشد الدول الأخرى على وجه الاستعجال أن تحذو حذوها في تقاسم عبء إنفاذ أحكام الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية. فما لم تتقدم دول أخرى لتحذو ذلك الحنو ستكافح الآلية لمواصلة الوفاء بواجباتها في ذلك المجال الهام.

العمل الهام الذي يقوم به مكنتي في إطار ولايته للتحقيق في جرائم انتهاك حرمة المحكمة ومقاضاة مرتكبيها.

في نهاية حزيران/يونيه، أعلنت دائرة الاستئناف حكمها في قضية فاتوما وآخرين. ووافقت دائرة الاستئناف على استئنافا بكامله، ورفضت جميع طعون الدفاع. إن مكنتي على اقتناع بأن محاولة أوغستين نغيراباتواري التأثير على الشهود من أجل إلغاء إدانته بالإبادة الجماعية قد اكتشفت ومُنعت. وأدين خمسة متهمين، من بينهم محقق دفاع، وعوقبوا على تلك الجرائم. إن التحقيق والمقاضاة على نحو فعال في انتهاك حرمة المحكمة وفي حالات الإخلال بتدابير حماية الشهود ضروريان من أجل حماية الشهود والحفاظ على سلامة إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ونثق بأننا، بالمحاكمة على تلك الجرائم الآن، سنردع الآخرين عن القيام بمحاولات مماثلة في المستقبل.

وبالانتقال إلى البحث عن الهاربين المتبقين، لم يبق سوى أربعة منهم طلقاء. وأولويتنا القصوى هي فولجينس كاشيما الذي اتهم بقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ لاجئ من النساء والرجال والأطفال والمسنين في كنيسة نينانج في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وكما أبلغت المجلس سابقاً، أعيدت التحقيقات بشكل كبير منذ عام ٢٠١٨ بسبب التحديات التي تواجه الحصول على تعاون من جنوب أفريقيا. غير أنه يسرني أن التعاون مع جنوب أفريقيا يسير الآن في اتجاه إيجابي جداً. وبفضل دعم رئيس جنوب أفريقيا، أنشئ فريق تحقيق وطني مكرس للعمل مباشرة مع فريق التعقب التابع لنا على المستوى العملياتي. وقد اجتمع الفريقان بانتظام وأجريا تحقيقات منسقة على مدى الأشهر الستة الماضية. وقد تحققت بالفعل نتائج هامة، ويتقدم تحقيقنا في جنوب أفريقيا بسرعة. واستشرافاً للمستقبل، سيظل مكنتي بحاجة إلى دعم واسع النطاق من الشركاء الوطنيين. وفريق المتبع لدينا على اتصال الآن بعدد من البلدان الأخرى في إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ونحن على ثقة بأننا سنتلقى رداً إيجابياً على طلباتنا. وكما هو الحال دائماً، ما زلنا نتلقى دعماً ممتازاً من حكومة رواندا، بما في ذلك

لا يمكن لكبار الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام الإفلات من العدالة وأنه يجب حماية إرث هاتين المحكمتين. إن العدالة والسلام هما أكثر الاحتياجات إلحاحاً في عالم اليوم. ويمكنني أن أقول دون أدنى شك إننا قمنا بدورنا. وتفتخر الآلية بإسهامها وينبغي اعتبارها من أفضل استثمارات الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطتهم علماً مرة أخرى بأنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي ترد تفاصيلها في تقريرنا. وسأذكر اليوم بعضاً من أهم النقاط والأولويات. في البداية، أود أن أهنيئ الرئيسة غاتي سانتانا على تعيينها. وأتطلع إلى العمل معها ومع مكتبها، حيث أنها بدأت عملها بالفعل بطريقة ممتازة.

ولم يتبق للآلية الآن سوى قضيتين جنائيتين أساسيتين - محاكمة كابوفا واستئناف ستانيشيتش وسيماتوفيتش. ونحن راضون عن التقدم السريع في تقديم أدلتنا في قضية كابوفا. فمنذ استدعاء الشاهد الأول في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم بالفعل الاستماع إلى شهادة ١٢ من أصل ٥٤ شاهداً، وتعد جلسات سماع الدعوى بالحضور الشخصي وعن بعد، وهو ما سار حتى الآن بشكل جيد جداً من مختلف مواقع الآلية. وبتشجيع من الدائرة التمهيدية، استخدم فريقنا على نطاق واسع القواعد المتاحة لتقديم الأدلة خطياً، مما يقلل من الوقت الذي نحتاج إليه في قاعة المحكمة. وrehناً بالتطورات الأخرى، نأمل أن نتمكن من استكمال عرض أدلتنا في مرافعة الادعاء في الربع الثاني من العام المقبل. وفيما يتعلق بإجراءات الاستئناف في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش، يقوم فريق الادعاء بالتحضير للمرافعات الشفوية المقرر حالياً تقديمها في نهاية كانون الثاني/يناير. وأود أن أسلط الضوء على

أن نذكر أنفسنا بأنه لا يزال يتعين الانتهاء من آلاف القضايا في المحاكم الوطنية. وكما ذكرت للتو، لا يزال المدعي العام لرواندا يسعى إلى محاكمة أكثر من ١٠٠٠ هارب بتهمة الإبادة الجماعية.

في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، لا يزال هناك أكثر من ٣٠٠٠ مشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية لم يتم بعد التحقيق معهم ومقاضاتهم. وتظل المساعدة التي يقدمها مكنتي ضرورية لإنجاز هذا العمل. تحتوي مجموعة الأدلة السرية لدينا على أكثر من ١١ مليون صفحة من الشهادات والتقارير والسجلات. ومن خلال توفير إمكانية الوصول إلى تلك الأدلة والمعرفة الخبيرة لموظفينا، فإننا ندعم بشكل مباشر المزيد من إقامة العدالة لمزيد من الضحايا. يتجلى ذلك أيضاً في عدد طلبات المساعدة التي نلقاها كل عام. فقبل عشر سنوات، تلقينا ما يقرب من ١٠٠ طلب للمساعدة في السنة. وفي السنوات الخمس الماضية، قدم إلى مكنتنا ما متوسطه ٣٦٢ طلباً سنوياً. ونتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات لعدد من السنوات القادمة وأن تزداد هذه الطلبات في تعقيدها وأهميتها.

بيد أن المدعين العامين الوطنيين، وعلى الرغم من الدعم الذي نقدمه، ما زالوا يواجهون تحديات أخرى جسيمة. فلا يزال التعاون الإقليمي في يوغوسلافيا السابقة أهم مسألة بين مكاتب الادعاء. والتعاون بين المدعين العامين في المنطقة ضروري لأن الضحايا والجناة يعيشون اليوم في كثير من الأحيان في بلدان مختلفة. ومن أجل تحقيق عدالة ذات مغزى، يجب بالتالي نقل القضايا من البلد الذي يحقق في الجريمة إلى البلد الذي يمكنه مقاضاة المشتبه فيه. وكما يوضح تقريرنا المكتوب، هناك دلائل هامة على إحراز تقدم إيجابي في التعاون بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا. بيد أن المدعين العامين في المنطقة يفيدون بأنهم لا يتلقون التعاون الذي يحتاجون إليه من كرواتيا في القضايا التي تشمل مشتبهاً فيهم من كرواتيا.

وقد ناقشت تلك المسألة باستفاضة على مدى السنوات الست الماضية مع وزراء العدل الكرواتييين وغيرهم من المحاورين. وتعتقد السلطات الكرواتية، كما أبلغتني في وقت سابق من هذا العام، بأن

وزير العدل، ووزير الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية، والمفتش العام للشرطة، وزميلي المدعي العام.

وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط المجلس علماً بشأن مسألة هامة لضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها التي وقعت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. لا يزال هناك في الوقت الحالي أكثر من ١٠٠٠ هارب مطلوبين من قبل المدعين العامين الروانديين لارتكابهم جرائم خلال الإبادة الجماعية. لقد قاموا بتنظيم عمليات القتل الجماعي والتشجيع عليها وقيادتها والمساعدة فيها على المستوى المحلي، بما في ذلك بصفتهم أفراداً في الجيش والشرطة والقيادة المدنية. ومن أجل الهروب من العدالة، كذبوا بشأن ماضيهم واستغلوا عملية اللجوء من أجل العثور على ملاذ في بلدان حول العالم. وفي ديارهم الجديدة، يواصل كثير منهم الترويج لأيديولوجية الإبادة الجماعية، مشجعين على الكراهية بين الهوتو والتوتسي. وقد اكتشف مكنتي، في أثناء تعقبه الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعض الهاربين الآخرين الذين يتمتعون بالإفلات من العقاب في بلدان ثالثة. وسنعمل مع السلطات الوطنية لتلك البلدان المسؤولة عن تسليم أو محاكمة أولئك الأفراد. ينبغي أن تشعر الدول بالقلق من احتمال وجود أشخاص يشبه في أنهم من مرتكبي الإبادة الجماعية يعيشون في أراضيها، ويلزم حماية عملية اللجوء بضمان الكشف عمّن يسيئون استخدامها والتعامل معهم على النحو المناسب. وسيواصل مكنتي تعقب الهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولئن كان تقديم الهاربين الأربعة إلى العدالة خطوة حاسمة، فإن رواندا ستظل بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لبيان مصير العديد من الهاربين الآخرين المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية.

وإذ يُقرّ مجلس الأمن بأن المحاكم الوطنية تتابع أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فقد كلف المجلس مكنتي بالاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المحققين والمدعين العامين المحليين في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الوفاء بتلك الولاية يمثل أولويتنا. وبينما يقترب مكنتي من إنجاز آخر قضاياها وحصر آخر الهاربين، بات من المهم

العامة في المنطقة إلى التصرف بمسؤولية ووضع الضحايا ومعاونة المدنيين في صدارة أنشطتهم.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن مكتبي يواصل التركيز بقوة على المهام الموكلة إليه. فملاحقاتنا القضائية في القضايا النهائية التي تنظر فيها الآلية تمضي قدماً على وجه السرعة ونجري تحقيقات نشطة لتحديد أماكن وجود الهاربين الأربعة المتبقين المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نقدم مساعدة حاسمة للسلطات الوطنية التي تتحمل الآن المسؤولية الرئيسية عن مواصلة عملية تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونبقى ممتتين على دعم مجلس الأمن في جميع ما نبذله من جهود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بتنظيم جلسة اليوم بشأن التقرير المرحلي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والشكر موصول لرئيسة الآلية، السيدة غراسيلا غاتي سانتانا، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتهما في سياق التقرير المرحلي الحادي والعشرين عن عمل الآلية الدولية للفترة من منتصف أيار/مايو إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، أود أن أكرر الإعراب عن تهانينا لرئيسة الآلية على تعيينها. وأرحب بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا في جلسة اليوم.

نشيد بالجهود التي بذلتها الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير للاضطلاع بمهامها المتبقية وفقاً للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها منذ بدء الأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا. ونرحب بالاستراتيجية التي ينفذها مكتب الرئيسة، والتي تهدف أساساً إلى تعزيز كفاءة الآلية وأساليب عملها. ونرى أن ذلك هو النهج الصحيح للتمكين من بدء عملية انتقالية

التحقيق مع رعاياها ومحاكمتهم مسألة أمن وطني. مثل هذا الموقف يحول العدالة إلى مسألة سياسية، في حين أنها ينبغي ألا تتطوي سوى على تقييم قضائي محايد للأدلة وعلى القانون. وقد أُبلغت مؤخراً أنه تم رفع الحظر عن بضعة طلبات من البوسنة والهرسك. بيد أن العمل المتراكم لا يزال هائلاً، وسيتم تقديم المزيد من الطلبات في المستقبل. وستظهر الفترة المقبلة ما إذا كان هناك تغيير ذي مغزى، ونأمل أن يكون هناك تقدم أيضاً.

وفي ذلك السياق، أثارت المنظمات غير الحكومية وآليات حقوق الإنسان مزيداً من الشواغل بشأن العدالة في كرواتيا. وهي تشير إلى أن الغالبية العظمى من القضايا في كرواتيا تجري فيها محاكمات غيابية لمواطنين صرب، في حين أن الجرائم البارزة ضد الصرب لم تعالج بعد. ومما يؤسف له أن عدداً قليلاً من الضحايا يحصلون بالتالي على عدالة ذات مغزى. وقد كانت كرواتيا، قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، في طليعة الداعين إلى تحقيق العدالة والتعاون الإقليمي الفعال. ومما يؤسف له أنها لم تعد تؤدي ذلك الدور. وسيواصل مكتبي العمل مع السلطات الكرواتية لإيجاد حلول مقبولة للطرفين، لأن هدفنا هو ضمان حصول المزيد من الضحايا على العدالة. وعلى نطاق أوسع، يغطي تقريرتي مرة أخرى المسائل المتعلقة باستمرار إنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين في بلدان يوغوسلافيا السابقة.

وفي كرواتيا، يواصل الرئيس التشكيك في ارتكاب إبادة جماعية في سريبرينيتسا. وفي جمهورية صربسكا، أشاد مسؤولون كبار، بمن فيهم رئيس الوزراء، بمجرمي حرب أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي صربيا، يتقبل المجتمع المدني بسرور بيئة الإنكار والتمجيد التي صنعها الزعماء السياسيون - فقد تم إحصاء أكثر من ١٥٠ لوحة جدارية لارتكبو ملاديتش في بلغراد وحدها. وتلك ليست أقوال وأفعال أشخاص هامشين، بل إنها تصدر عن أولئك الموجودين في المراكز السياسية والثقافية لمجتمعات المنطقة. لقد أصبح تمجيد مجرمي الحرب والإنكار التحريفي للفظائع التي وقعت في الآونة الأخيرة ظاهرة عامة. وسيواصل مكتبي دعوة جميع المسؤولين والشخصيات

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيسة سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢)، الذي قرر بموجبه أن تستمر الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في العمل لفترة سنتين آخرين. ووفقا للقرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢)، ينبغي للآلية أن تضع جداول زمنية لجميع أنشطتها، ولا سيما النظر في القضايا، وأن تتقيد بها على نحو صارم. وينبغي أن تواصل خفض تكاليفها وأن تقترح بدائل لنقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب. وتأمل الصين أن تضطلع آلية تصريف الأعمال المتبقية بعملها وفقا لولايتها وشروط المجلس وتتطلع إلى إحراز تقدم في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن. لقد كان التقدم المحرز في المحاكمات التي تجريها الآلية بشأن القضايا الأساسية في العامين الماضيين بطيئا بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا وصحة المتهمين، من بين أمور أخرى. وتأمل الصين أن تتجز الآلية القضيتين المتبقيتين بكفاءة ومع الالتزام الصارم بالجدول الزمني المقدرة المبينة في التقرير.

ونظرا لتناقص عدد القضايا والمهام القضائية، ينبغي أن تواصل الآلية خفض نفقاتها وزيادة ترشيد تخصيص موارد الميزانية للتركيز على الأنشطة القضائية. ويكتسي التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية أهمية خاصة لإنجاز ولايتها والنهوض بعملها بشأن مسائل مثل تعقب الهاربين المتبقين ونقل من تمت تبرئتهم والإفراج عنهم وإحالة القضايا بين الآلية والبلدان المعنية. وتأمل الصين أن تعمل الآلية والأطراف المعنية على توثيق الاتصالات وتعزيز الثقة المتبادلة ومراعاة كل طرف للشواغل المشروعة للأطراف الأخرى والاستفادة من الممارسات الناجحة للمحاكم الجنائية الدولية لإيجاد الحلول المناسبة والتعاون في مكافحة الإفلات من العقاب. ووفقا لقرارات المجلس ذات الصلة، ينبغي أن تكون الآلية هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا، تتضاءل مهامه وحجمه بمرور الوقت. وتأمل الصين أن تواصل الآلية الاضطلاع بأنشطتها وفقا لولايتها بموجب قرارات

محددة الأهداف نحو إنجاز الآلية لمهامها المتبقية وفقا للقرارين ١٩٦٦ (٢٠١٠) و ٢٦٣٧ (٢٠٢٢).

وفي هذا الصدد، نرحب بخريطة الطريق وبجميع التدابير المتخذة لتحقيق ذلك الهدف. ونشجع مكتب الرئيسة على استخدام تلك الاستراتيجية لزيادة الوعي داخل المجتمع الدولي، وفي المقام الأول مجلس الأمن، بشأن المسائل البارزة والمعقدة مثل تعقب الهاربين وإجراءات المحاكمة في القضايا البالغة الحساسية والمساعدة التقنية للمحاكم الوطنية ورصد الأحكام وتنفيذها وحماية الضحايا والشهود، فضلا عن حماية المحفوظات. ويدل على ذلك التقدم الملحوظ المحرز في سياق القضايا التي لم يُبْت فيها، ولا سيما الانتهاء من قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد ماري روز فاتوما وآخرين، وهو ما يشجعنا أيضا على مضاعفة جهودنا لانتهاء من المحكمتين المتبقيتين والجاريين، فيما يتعلق بقضيتي المدعي العام ضد فيليسيان كابوفا والمدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، اللتين نقر بطابعهما المعقد.

لقد وصلت الآلية الآن إلى مرحلة حاسمة وستظل مصداقيتها وفعاليتها تعتمدان إلى حد كبير على المساعدة التي تقدمها الدول، وخاصة دعمها للمدعي العام لتيسير إلقاء القبض على الهاربين الطلقاء. وإن لم يتم القبض عليهم ثم محاكمتهم وفقا للإجراءات القانونية المطلوبة، فإن غرض الآلية وفعاليتها سيصبحان موضع شك. ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب مسألة حتمية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونشجع الدول المعنية على التعاون الوثيق مع فرعي الآلية بغية جمع أكبر قدر من الأدلة اللازمة لبدء التحقيقات الجنائية الصعبة التي يمكن أن تحدد وقائع الجرائم الخطيرة التي ارتكبت.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للآلية وندعو إلى حشد جهود جادة لضمان استمرار عملها الهام من دون عوائق وإلى التعاون الفعال من قبل المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى الوفاء بولايتها الأساسية، فإن عملها مكرس للسعي لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وتشكل الآلية حصنا أخلاقيا ضد الإجراءات التعسفية والفظائع الجماعية.

المعنيين والادعاء العام، لإيجاد سبل لتبسيط وإنهاء أعمالها، ويشمل ذلك ملاحقة سائر الهاربين.

ونشدد على أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها الآلية لتكون أكثر فعالية وكفاءة ولتخفيف عبء أعمالها، مسترشدة برؤية مجلس الأمن بأن الآلية، كهيكل، يجب أن تكون مؤقتة وفعالة وأن تتضاءل بمرور الوقت. ونرحب في هذا الصدد بتوصية رئيسة الآلية بأن تشهد السنوات المقبلة عملية انتقال الآلية من جهاز قضائي إلى آلية فعلية لتصريف الأعمال المتبقية. وفيما يخص أوضاع الأفراد الثمانية الذين تمت تبرئتهم وإطلاق سراحهم، تأسف بلادي لعدم تسوية أوضاعهم، ونشدد على أهمية مواصلة الآلية عملها مع جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب وأن يكون ذلك في أقرب وقت لضمان حماية حقوقهم وحياتهم. وختاماً، تحت دولة الإمارات كافة الدول، وبشكل خاص الدول المعنية، على الوفاء بالتزاماتها والتعاون مع الآلية ودعمها لإنجاز ما تبقى لها من مهام لتحقيق العدالة الدولية، حيث أن الاستناد إلى العدالة هو أفضل طريق لتكريم ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة. ونؤكد من هذا المنطلق على أن تعزيز العدالة الدولية وسيادة القانون على أساس ميثاق الأمم المتحدة يعد أمراً أساسياً ليتمكن المجتمع الدولي من تحقيق التنمية المستدامة على نحو فعال.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بخالص الشكر للرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتز على إحاطتهما بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية من أجل تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة على الفظائع التي ارتكبت في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. أولاً، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسة غاتي سانتانا على قيادتها في الأشهر الستة الأولى لها كرئيسة للآلية. إننا نقدر التزامها بضمان اختتام إجراءات المحاكمة والاستئناف المتبقية بكفاءة ونزاهة، ونقدر قدرة الآلية على الانتقال إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية بالكامل. ونقدر أيضاً أنه حتى مع اقتراب عمل الآلية من نهايته جعلت الرئيسة غاتي سانتانا من أولوياتها مقابلة الضحايا وأصحاب المصلحة في

المجلس ذات الصلة وأن تنفذ توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية التابع للمجلس ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر غابون، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الجنائية التابع للمجلس، ومكتب الشؤون القانونية على جهودهما في تنسيق تعاون المجلس مع الآلية.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أهني القاضية غراسيلا سانتانا على توليها رئاسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية. فعلاوة على ما تمتلكه من مؤهلات وخبرة عميقة، نرى أن تعيينها يشكل خطوة إيجابية نحو رفع نسبة تمكين المرأة في المناصب القيادية في أجهزة الأمم المتحدة. كما أتقدم بالشكر لها والمدعي العام السيد سيرج براميرتز على إحاطتهما القيمتين. وأعرب عن تقديرنا للقاضي أغبوس على جهوده الدؤوبة كرئيس للآلية منذ عام ٢٠١٩. وأرحب بحضور ممثلي جمهورية صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

تجدد دولة الإمارات دعمها لولاية الآلية الدولية وترحب بتقريرها عن التقدم المحرز حتى الآن، حيث تضطلع هذه الآلية بدور محوري في تحقيق العدالة وحماية حقوق ضحايا الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ومكافحة الإفلات من العقاب إثر ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. وتعقياً على التقدم الذي أحرزته الآلية في أداء وظائفها الرئيسية، أحطنا علماً بالبدء في إجراءات المحاكمة في قضية كابوغا في أواخر شهر أيلول/سبتمبر، والتي قد تكون المحاكمة الأخيرة التي ستنظر فيها الآلية. كما نأمل أن تختتم إجراءات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش بحلول منتصف العام المقبل. ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية في محاسبة مرتكبي الجرائم تقع على عاتق الدول، مع تأكيدنا في ذات الوقت على الدور الهام الذي تؤديه الأجهزة الدولية في تحقيق العدالة الدولية. ونقدر أيضاً الجهود التي بذلتها الآلية، متمثلة بالقضاة

الاستجابة لأوامر الاعتقال المعلقة. إن كفالة نزاهة إجراءات المحاكم هي أمر أساسي لإقامة العدل.

وأخيراً، نعرب عن امتناننا للبلدان الـ ١٣ التي تعمل كدول إنفاذ. إن احتجاز الأشخاص الذين أدينوا وضمن تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم أمر لا غنى عنه لعمل محكمة دولية. وفي حين أن الآلية والهيئات السابقة لها قد فعلت الكثير لإرساء الأساس لعهد جديد من المساواة، يجب الآن على السلطات الوطنية مواصلة العمل الهام لضمان الملاحقات القضائية المحلية والتشجيع على قول الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. إننا نحث الدول بقوة على الاستجابة السريعة والكاملة لجميع طلبات التعاون.

ولأسف، كما سمعنا للتو من المدعي العام، ما زلنا نواجه المثال الخطير المتمثل في عدم قبول الحقائق التاريخية. ومن اللافت للنظر أن المدعي العام قد ذكر في إحاطته أن إنكار الجرائم وعدم قبول الحقائق القضائية وتمجيد مجرمي الحرب في غرب البلقان "ليست أقوال وأفعال أشخاص على الهامش، بل تصدر عن أولئك الموجودين في المراكز السياسية والثقافية لمجتمعات المنطقة". كما لا يزال بعض الناس ينكرون جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا. نحن نعرف ما هي عواقب تطبيع الكراهية وما يمكن أن يؤدي إليه اضطهاد مجموعات معينة. فيجب أن نشجب بشكل قاطع أولئك الذين يسعون إلى إنكار السجل التاريخي الواضح وتغذية المظالم القديمة بدلاً من التحرك نحو مستقبل تحكمه سيادة القانون.

وفي الختام، نرحب بالانخراط المستمر للآلية مع البلدان المتضررة من أجل تعزيز النظم القضائية الوطنية فيها، فضلاً عن جهودها لتعزيز الوعي العام والمشاركة في إجراءات المحاكم الجارية وحفظ سجلات المحاكم وتبادلها، وغير ذلك من المبادرات المصممة لإعلام الجمهور وتنقيفه. فذلك العمل حيوي لضمان استمرار تأثير عمل الآلية لفترة طويلة بعد اكتمال العمل في قاعة المحكمة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الإحاطة الأولى التي تقدمها إلى مجلس الأمن القاضية غراسيلا غاتي سانتانا،

أماكن معيشتهم، حيث سافرت إلى البوسنة والهرسك لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، وإلى رواندا لعقد اجتماعات والقيام بزيارات إلى المواقع التذكارية. فيجب أن نواصل وضع الضحايا في صميم جهودنا لتعزيز العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة، حتى في الوقت الذي تتعد فيه الآلية عن المحاكمات والاستئنافات.

ويمكننا في نهاية العام أن نفكر ملياً في النجاحات البارزة التي حققتها الآلية في إحراز تقدم في المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية، واختتام جهودها المتعلقة بالهاربين المتبقين، ومساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الدولية. وبعد مرور ٣٠ عاماً تقريباً على إنشاء المحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة، لم يبق سوى البت في الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش. وبعد سنوات من الإجراءات، نأمل أن يوضح القرار في تلك القضية أخيراً دور أولئك المسؤولين في بلغراد عن الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك وكرواتيا.

كما أن الإجراءات المتبقية فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا تقترب من نهايتها. ونشيد بالآلية المعنية ببدء محاكمة فيليسيان كابوغا، المتهم بالعمل بوصفه الممول الرئيسي للمليشيات والجماعات السياسية التي ارتكبت الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. ونقدر الجهود التي تبذلها الآلية للتحرك بأسرع ما يمكن - بالنظر إلى سن السيد كابوغا وصحته - حيث ينتظر الضحايا منذ عقود تحقيق العدالة. وقد تحركت الآلية أيضاً بسرعة للتعامل مع آخر الهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبانتهاء الإجراءات ضد بروتاس مبيرانيا وفينياس مونيرو غاراما، لم يبق سوى أربعة هاربين. ويسرنا تعاون جنوب أفريقيا المتزايد مع الآلية وندعو الدول الأعضاء التي قد تؤوي أياً من الهاربين المتبقين إلى التعاون مع التحقيق. كما نشيد بالآلية لوضعها الصيغة النهائية لحكم ازدرء المحكمة في قضية فطومة وآخرين. لكننا نشير إلى قضية ازدرء المحكمة المعلقة وعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالمتهمين يويتش وراديتا، ونحث صربيا على

الأحيان. ومع ذلك، تقع على عاتقنا أيضا مسؤولية جماعية عن السعي إلى تحقيق العدالة للناجين وأسر الضحايا من خلال محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة الشنيعة. فنقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة هي الطريقة الوحيدة التي من شأنها أن تمكنهم من طي هذه الصفحة. ثالثا، تحيط غانا علما مع التقدير بالخطط التطلعية للآلية، فضلا عن خريطة الطريق التي توفر بعض الوضوح لمجلس الأمن بشأن مهامها المتبقية؛ وأعباء عملها في المستقبل، على النحو المبين في مراحل الخريطة الثلاث؛ فضلا عن الخيارات الممكنة لإجراء تغيير مؤسسي في المستقبل. وترى غانا أن ذلك يشكل تطورا إيجابيا. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الآلية من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين فيما يتعلق بالتغييرات التي يمكن إدخالها على الولاية بغية المساعدة في تنفيذ خريطة الطريق.

رابعا، تشير غانا إلى قرار مجلس الأمن ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، الذي يشدد على أهمية التعجيل بنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم، وتدعو الدول إلى التعاون مع الآلية ومساعدتها في القيام بذلك. وتود غانا أن تلفت الانتباه إلى التحديات التي تواجه الآلية في تنفيذ القرار. ومن الجدير بالذكر بأنه يجب على أوساط العدالة الدولية أن تولي اهتماما لحالة الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم وتجد حلا لها. فلا يزال افتقار هؤلاء الأشخاص للحرية وصمة عار على جبين العدالة الدولية ومصدر انتقاد مبرر بأن العدالة الدولية عجزت عن كفالة حقوق الإنسان الأساسية وإعمالها. وإذ نشيد بجهود رئيسة القلم لاستخدامها السبل الدبلوماسية والسياسية والقضائية لحل بعض التحديات، ندعو المجلس أيضا إلى مناقشة المسألة بشكل نقدي والتوصل إلى نتيجة تساعد الآلية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٦٣٧ (٢٠٢٢). وتنص الفقرة ٥ من القرار على أن مجلس الأمن

”يلاحظ أن القرارات المتعلقة بنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو الذين قضوا مدة عقوبتهم ينبغي أن تراعى فيها جملة أمور منها درجة استعداد دولة المنشأ لاستقبال رعاياها، وقبول

رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أود أن أهنئها على تعيينها وأن أشكرها على إحاطتها الاستشرافية، والتي تقدم أيضا لمحة عامة عن التقدم المحرز في العمل والتحديات التي تواجه الآلية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لها دعم غانا وتعاونها خلال فترة ولايتها. وأود أن أهنئ السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية، على إعادة تعيينه وأن أشكره على إحاطته. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

ونقر بالدور الهام الذي تضطلع به الآلية في وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة، وسندعم كل جهد يُبذل في ذلك الصدد ونعمل بشكل بناء مع غيرنا من أعضاء المجلس سعيًا لذلك. وفيما يتعلق بمحتويات التقرير، تود غانا أن تطرح النقاط الأربع التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون، تواصل غانا دعوة جميع الدول إلى التعاون مع الآلية وفقا للقوانين الواجبة التطبيق من خلال تسليم الهاربين لتمكين استمرار الإجراءات القضائية واستكمالها. وتجدر الإشارة إلى أن ١٥٢ دولة أعلنت رفضها للجرائم الفظيعة من خلال اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ونحث الدول التي لا تزال تؤوي هاربين معروفين على تسليمهم وفاء بالتزاماتها الدولية. وندعو الدول أيضا إلى إبداء التعاون وتنفيذ الأحكام، كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر حكومات إستونيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا على اضطلاعها بمسؤوليات إضافية عندما وافقت على تنفيذ الأحكام الصادرة بحق شخص أو أكثر من الأشخاص المدانين وتشجيعها بذلك الدول التي تفكر في تنفيذ الأحكام في المستقبل على أن تفعل ذلك.

ثانيا، ما فتئت غانا ترى أننا، بوصفنا مجتمع الأمم، نتحمل مسؤولية جماعية عن تذكر الناجين وأسر ضحايا الجرائم الفظيعة التي ارتكبت فضلا عن دعم مطالب تحقيق العدالة والمساءلة بدون قيود على مر الزمن. ونشدد على أن رعى العدالة قد تدور ببطء في بعض

على عدم التوقف عند هذا الحد. وبصفة عامة، ونظرا لطابع الآلية المتمثل في تولي المهام المتبقية، نحن مقتنعون بأنه ينبغي لقيادتها أن تستعرض وظائفها وإداراتها ومكاتبها بانتظام للتحقق من حالات التكرار وتناقص الأهمية. وتمس الحاجة إلى التوصيات العملية وذات الصلة التي تصدر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وفي الإحاطة المقبلة، سيكون من المفيد أن نشهد النظر في خيارات نقل المهام المتبقية للآلية بعد إغلاقها - على سبيل المثال، نقلها إلى الهيئات الوطنية المختصة والأمانة العامة للأمم المتحدة وما إلى ذلك. وفي ذلك الصدد، ينبغي للآلية أن تتبع أفضل ممارسات الهياكل الأخرى المماثلة، لا سيما المحكمة الخاصة بلبنان.

فالمحكمة الخاصة بلبنان مسؤولة، في جملة أمور، عن إدارة المحفوظات، بما في ذلك الأدلة المادية، ومساعدة الهيئات الوطنية وحماية الضحايا والشهود. وقد تمكنت في الوقت نفسه، على عكس الآلية، من تحديد موعد محدد لاختتام عملها، وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، ووضع خطة واضحة لإنجاز مسؤولياتها النهائية قبل ذلك الموعد النهائي. ويبين ذلك المثال بوضوح أن الإدارة والتخطيط السليمين يجعلان الانتهاء من المهام المتبقية مهمة مقدور عليها.

ونجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للإعراب عن قلقنا البالغ إزاء سوء الحالة الصحية لرايكو ملاديتش. وهو في عهدة الآلية، ومن ثم فإنه يقع ضمن مسؤوليتها المباشرة. ونذكر بأن تقييم الصحة البدنية والعقلية للأشخاص المدانين ورعايتها وتحسينها تقع ضمن اختصاص المؤسسة الإصلاحية ذات الصلة وهو أحد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصول الأشخاص الخاضعين لسلطة الآلية على الرعاية الصحية الملائمة وحسنة التوقيت منصوص عليه في الوثائق القانونية الدولية الأساسية، وكذلك في قرار مجلس الأمن ٢٥٢٩ (٢٠٢٠) ذي الصلة.

ولاحظنا أيضا أن أداة الإفراج المبكر لا تُستخدم إلا عندما تحتاج الآلية إلى إعفاء نفسها من مسؤوليتها عن سجين آخر في حالة مرضية خطيرة. ويتضح ذلك من الحقيقة المذكورة في التقرير بأن رادوسلاف

الأفراد المتعين نقلهم بذلك أو أي اعتراض لهم عليه، ومدى توافر دول أخرى يُنقل هؤلاء الأفراد إليها“.

وكانا مقتنعة بأن الفقرة ٥ تمهد الطريق لإجراء مناقشة متعمقة في مجلس الأمن. ويقدم هذا المقترح على خلفية أن المزيد من أولئك الأشخاص سيفرج عنهم في المستقبل القريب، ولم تعرب دول كثيرة، في الآونة الأخيرة، عن رغبتها في استقبالهم. وإلى متى ستستمر الآلية في تحمل هذه المسؤوليات التي تترتب عنها أيضا آثار في الميزانية؟ وتلاحظ غانا مع التقدير، التعاون المستمر بين مكتب المدعي العام وسلطات الادعاء الوطنية عن طريق تمكينها من الوصول إلى الأدلة والمعلومات تلبية للعدد الكبير من الطلبات التي يتلقاها فيما يتعلق بتلك الجرائم. ويشكل ذلك تطورا إيجابيا لأنه يساعد في بناء قدرات هيئات الادعاء الوطنية لدى البلدان المتضررة.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب برئاسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام فيها.

لقد أنشأ مجلس الأمن آلية تصريف الأعمال المتبقية قبل ١٢ عاما. وأخيرا، حدثت المعجزة: فقد أعلنت الرئيسة عزمها على تحويل الآلية من هيئة قضائية إلى هيكل حقيقي لتصريف الأعمال. وبالمناسبة، أشكر السيدة غاتي سانتانا. فقد أثبتت مرة أخرى أننا على حق. وما فتئنا طوال هذه السنوات نقول إن هيئة قضائية بحكم الأمر الواقع ظلت قائمة تحت مسمى كونها "آلية تصريف الأعمال المتبقية". ولم تُنفذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتقليص حجم المحكمتين. وتعمدت الآلية تسويق القضايا والاضطلاع بمهام لا تتدرج ضمن نطاق ولايتها في محاولة لإطالة أمد وجودها بشكل مصطنع. ويحدوني الأمل في أن يتغير الوضع تغيرا كبيرا في ظل القيادة الجديدة.

وفي ذلك السياق، أحطنا علما بخطت إغلاق مرفق الاحتجاز السابق للمحاكمة في أروشا ومكتب سرايفو اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٣. ونرى أن ذلك القرار يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ونحث

ونشيد بالآلية على التقدم الذي أحرزته في مهامها القضائية، فضلا عن المجالات الرئيسية الأخرى لولايتها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتزداد تلك النتيجة إثارة للإعجاب بالنظر إلى أن التقليل وقيود الميزانية يشكلان خلفية دائمة الحضور لعمليات الآلية. كما نشكر الرئيسة على توضيح الأولويات الأساسية الثلاث لرئاستها. وترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالتركيز على توجيه الآلية خلال المرحلة التالية من عمرها، وهي مرحلة تركز على أنشطتها المتبقية الطويلة الأجل.

والتعاون ضروري لضمان أن تتمكن الآلية من الوفاء بالعديد من المهام الموكلة إليها. ونذكر بأن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في تحقيقاتها ومحاكماتها. وإذ نرحب بالتقدم الذي فصله المدعي العام، أود أن أكرر اليوم الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار صربيا في عدم إلقاء القبض على بيتار يوجيتش وفيركا راديتا وتسليمهما - على الرغم من أن صربيا أحييت إلى مجلس الأمن لعدم تعاونها في ثلاث مناسبات. ونحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن التعاون الكامل مع الآلية ومساعدتها في جهودها الرامية إلى إلقاء القبض على الهاربين المتبقين وتسليمهم.

وعلى نحو منفصل، ترحب أيرلندا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية، فضلا عن المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء، لتعقب الهاربين الأربعة المتبقين.

وتأسف أيرلندا لأن حالة الأفراد الثمانية الذين بُرِّت ساحتهم أو أُفْرِج عنهم الذين نُقِلوا من أروشا إلى نيامي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لم تُحل بعد. ونشاط الآلية قلقها من أن الحالة لا تزال تؤثر تأثيرا ضارا بليغا على حقوق الأشخاص الذين تم نقلهم والذين يعيشون تحت الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع. ونشير كذلك إلى أثر تلك التطورات على عبء عمل الآلية. وندعو النيجر والدول المعنية إلى احترام قرارات المحكمة والتقيد بأحكام اتفاق النقل. ونشيد أيضا برئيس قلم المحكمة على جهوده المتواصلة لإيجاد حل ناجع للمشكلة.

برجائين أطلق سراحه حرفيا قبل أيام من وفاته. ونرى أن تلك الممارسة شائنة وغير إنسانية وبحاجة إلى المراجعة.

وتشكل قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش فرصة جيدة للآلية لإثبات اتباعها نهجا إنسانيا. ولا يخفى على أحد أن حقوق الإنسان الأساسية للعقيد الصربي قد انتهكت أثناء عملية إصدار الحكم. وتنبئ تحية ثلاثة من قضاة الآلية بسبب التحيز بالكثير عن الافتقار إلى الموضوعية في هذه القضية. وفي ذلك الصدد، ومراعاة لصحة راتكو ملاديتش وتقدمه في السن، نعتقد أنه سيكون من الإنصاف أن تنتظر الآلية في إطلاق سراحه لأسباب إنسانية. وستساعد تلك الخطوة كذلك في تضميد الجراح التي سببتها الحرب الأهلية في البلقان وقصف الناتو العشوائي ليوغوسلافيا السابقة في تسعينات القرن الماضي.

ونود أن ننير نقطة منفصلة عن مهام الرقابة التي تضطلع بها الآلية فيما يتعلق بالحكم الصادر بحق رادوفان كاراديتش. فقد بعث ممثلو المجتمع المدني الصربي برسالة مفتوحة دفاعا عن حقوقه. وتقدم الرسالة وصفا مفصلا للإهمال الصارخ لحقوقه المشروعة من قبل المملكة المتحدة، حيث يقضي السيد كاراديتش عقوبة السجن مدى الحياة. وعلى وجه الخصوص، تظهر الوثيقة أنه يتم تجاهل حقوقه في بيئة آمنة وإمكانية حصوله على المعلومات. فهو غير قادر على الاتصال بأسرته ولا يمكنه الوصول إلى المواد المتعلقة بحالته. وذلك انتهاك صارخ للصوصك القانونية الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة أيضا باسم قواعد مانديلا. إننا ندعو الآلية إلى تحمل المسؤولية عن وظائفها الرقابية المتعلقة بقضاء الأحكام، بدلا من مجرد التشدد بها.

السيدة مايلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهاني أيرلندا للقاضية غاتي سانتانا على تعيينها رئيسة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما أشكر كلا من الرئيسة والمدعي العام براميرتز على إحاطتهما الشاملتين اليوم.

هذا الخريف في قضية كابوغا وأن الإجراءات في قضية استئناف ستانيشيتش وسيما توفيتش مستمرة كما هو مقرر.

ثانياً، يجب عليهما أن يقودا الانتقال المستمر من محكمة تنفيذية إلى مؤسسة أعمال متبقية حقاً. ونلاحظ في ذلك الصدد أن التخفيض المقرر لعدد الموظفين مستمر.

وأود أن أثير مسألة التزام جميع الدول بالتقيد الكامل بقرارات مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم في قضيتي يوجيتش وراديتا، ومرة أخرى نحث صربيا بقوة على التعاون الكامل مع الآلية. فالآلية تعتمد على تعاون الدول الأعضاء من أجل الوفاء بالولاية التي أناطها بها المجلس: كفالة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا.

ونأسف لأن الآلية - على الرغم من التوصل إلى اتفاق سابق - لا تزال تواجه مشاكل في نقل الأشخاص الثمانية الذين بُرِّت ساحتهم أو أُطلق سراحهم. ونحث النيجر على التقيد التام باتفاقها مع الأمم المتحدة.

ويتقدر النرويج عمل مكتب المدعي العام، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى الولايات القضائية الوطنية التي تحاكم الجرائم الدولية. ونشكر الدول التي تساعد الآلية في تعقب الهاربين. ونحث جميع الدول على التعاون الكامل من أجل كفالة إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يضطلع بمسؤولياته بدراسة كل تدبير ممكن لإتمام العمل الهام الذي تقوم به الآلية.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بالقاضية غاتي سانتانا على البداية المثمرة لولايتها كرئيسة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وأشكرها وأشكر المدعي العام سيرج براميرتز على تقريرهما المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن أنشطتهما.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢)، الذي سمح للآلية بمواصلة عملها خلال العامين المقبلين.

لقد صادف يوم الجمعة الماضي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. فيتذكر أحداث الماضي وتكريم ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها، يرسل المجتمع الدولي إشارة بالتزامه "بعدم تكرار ذلك مطلقاً". ولذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن إنكار الإبادة الجماعية ومراجعة التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب المدانين ما زال يكتسب زخماً، كما أفادت الرئيسة والمدعي العام. وتدين أيرلندا مرة أخرى إيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب، بما في ذلك من قبل مسؤولين رفيعي المستوى. كما تؤيد أيرلندا بقوة دور الآلية بوصفها أداة وقائية ضد أعمال العنف في المستقبل. ويشمل ذلك المبادرات التعليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، تعيد أيرلندا تأكيد التزامها الثابت بتحقيق العدالة لجميع الضحايا والناجين من الجرائم الفظيعة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. وإذ تغادر المجلس، سنواصل دعم عمل الآلية ودورها الحيوي في ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.

السيدة سيد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضية غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتز على تقريرهما الشامل المقدم إلى مجلس الأمن وعلى إحاطتهما اليوم. وكذلك أهني القاضية غاتي سانتانا على تعيينها رئيسة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

في البداية، أود أن أعيد تأكيد دعم النرويج القوي للآلية، التي تنفذ بدأب الولاية الهامة التي أناطها بها المجلس. وتشيد النرويج بأنشطة الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد اختتمنا الاستعراض الرابع لعمل الآلية واتخذنا القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢)، في حزيران/يونيه. ونؤيد الأولويات التي حددها الرئيس والمدعية العامة لتنفيذ القرار، على النحو التالي.

أولاً، يجب عليهما أن يكفلا إتمام القضيتين الرئيسيتين المتبقيتين بكفاءة وفعالية وإنصاف. ونلاحظ أن إجراءات المحاكمة بدأت

وقد اتخذ هذا القرار على أساس أهميتها المستمرة للعدالة الدولية. ولا تزال الآلية بحاجة إلى وقت لإنجاز المهام الهامة التي تتحمل مسؤوليتها وفقا للولاية المنوطة بها للوفاء بالمهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتحتل هاتان المحكمتان السابقتان مكانة بارزة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. فقد مهدتا الطريق أمام وضع نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. كما وفرت المحكمتان معايير مرجعية هامة لمحاكمة أخطر الجرائم في القانون الدولي. ويجب عدم تعريض إرثهما للخطر. وهذا هو السبب في أنه من الضروري عدم إحباط الآلية في مهمتها لتحقيق العدالة في جميع القضايا التي تملك صلاحية البت فيها والموروثة عن المحكمتين السابقتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى أن الآلية تضطلع أيضا بدور حاسم في مساعدة الهيئات القضائية الوطنية وحماية الضحايا والشهود وتتبع الهاربين وإدارة المحفوظات.

وعلى الرغم من أهميتها، يجب على الآلية تصور مسار نحو اختتام جميع أنشطتها. فمجلس الأمن توخى لدى إنشاء الآلية أن تكون مؤقتة وأن تقلص وظائفها بمرور الوقت. ولهذا السبب، نشي على مسؤولي الآلية الرئيسيين لوضعهم في الاعتبار الحاجة إلى جداول زمنية واضحة لإنجاز الأنشطة القضائية للآلية. ونلاحظ مع التقدير أنه تبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن توصياته في هذا الصدد قد نُفذت. ونرحب أيضا بجهود القاضية غاتي سانتانا لوضع استراتيجية شاملة لتوجيه الانتقال الجاري للآلية من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقا.

وفي الوقت نفسه، نسلم بأنه ينبغي إعطاء الآلية الوقت الكافي لنقل جميع مهامها في ضوء الطابع المستمر لبعضها. وفي هذا السياق، شعرنا بالارتياح لمعرفة التقدم الذي أحرزته الآلية في قضاياها القضائية الأساسية المتبقية. وتجلى ذلك في الانتهاء من إجراءات الاستئناف في قضية فاتوما وآخرين في ٢٩ حزيران/يونيه واحتمال اختتام إجراءات الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش بحلول

منتصف عام ٢٠٢٣ وبدء المحاكمة في قضية كابوغا في أواخر أيلول/سبتمبر.

وتحتاج الآلية، للاضطلاع بمهامها، أيضا إلى دعم من المجتمع الدولي. ولذلك، ندعو إلى التعاون الكامل مع الآلية في تعقب الهاربين وتنفيذ أوامر الاعتقال وأوامر التسليم المعلقة ونقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو إطلاق سراحهم.

وتؤكد البرازيل من جديد اعتقادها أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاسبة مرتكبي الجرائم في أراضيها. والمحاكم الدولية مكمل للهيئات القضائية الوطنية. ويجب أن تتصرف عندما تكون المؤسسات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الفصل في تلك الجرائم بنفسها.

ويكفل مبدأ التكامل احتفاظ السلطات الوطنية بمسؤوليتها وحققها عن تحقيق العدالة لمواطنيها، وهو واجبها في المقام الأول. والمؤسسات الوطنية القوية التي تفرض المساءلة عن الجرائم الخطيرة تجعل مجتمعاتها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الإجرام. كما أنها تقلل من احتمال الانزلاق مجددا إلى النزاع.

ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتهرب من مسؤوليته عن ضمان ألا يفلت مرتكبو الفظائع الجسيمة من العقاب أبدا. فالإفلات من العقاب يقوض سيادة القانون والثقة في المؤسسات الوطنية والدولية. والمحاكم الدولية هي ضمانة لأن تسود العدالة في نهاية المطاف.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريرهما المفصل وإحاطتهما.

وننضم إلى الأعضاء الآخرين في إعادة تأكيد دعمنا القوي لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وعمل الرئيسة غاتي سانتانا، بينما تواصل الآلية تقديم إسهامها في مجال العدالة الجنائية الدولية، بالبناء على عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن سعداء

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل لمنع تحول هذه الآراء أبداً إلى أمر عادي وأن يتصرف ضد من يعمل على تمكينها.

في الختام، سنواصل دعم الآلية ويجب أن نكفل احتفاظها بالقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها بالكامل وتحقيق العدالة لأسر الضحايا ومجتمعاتهم وبلدانهم.

السيدة نياكوي (كينيا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما وتقييماتهما المتعمقة لتقدم عمل الآلية. بما أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها القاضية غاتي سانتانا إحاطة إلى مجلس الأمن بصفقتها رئيسة الآلية، يود وفدي أن يهنئها على تعيينها ويتمنى لها فترة ولاية ناجحة. وأرحب بممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

تؤيد كينيا عمل الآلية المنشأة بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) والمجددة بموجب القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢). لقد كانت رؤية مجلس الأمن أن تكون الآلية هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا، تنقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت. ولا يزال ذلك الأمر جزءًا لا يتجزأ من هدفنا تحقيق العدالة والمساءلة، وهو ما أعاد مجلس الأمن التأكيد عليه من خلال القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢). ولذلك، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية نحو إنجاز ذلك العمل، وما زلنا نحثها على التعجيل بإنجاز القضايا المتبقية. ومع بدء المحاكمة في قضية فيليسيان كابوغا، يتوقع الناجون وأسر الضحايا على وجه الخصوص أن يؤدي إنجاز القضية إلى إغلاق الملف بدرجة كبيرة. وينبغي أن يساعد ذلك أيضًا على التعافي الذي يريده وترسيخ المكاسب التي تحققت في عمليات المصالحة. وانطلاقًا من مسؤوليتنا الجماعية لكفالة المساءلة عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية، نحث جميع الدول على التعاون مع الآلية في جهودها لإلقاء القبض على الهاربين المتبقين.

وكما ذكرنا في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، نؤكد من جديد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في العمليات

بشكل خاص بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالدور القضائي للآلية، بما في ذلك المحاكمة الجارية في قضية كابوغا والتقدم المحرز في إجراءات الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيمانوفيتش. والتعاون الفعال مع الدول أمر حاسم لتحديد مكان الهاربين الأربعة المتبقين وإلقاء القبض عليهم. ونناشد جميع الدول أن تيسر إنجاز هذه المهمة.

ونشيد بالعمل الجاري الذي تقوم به الآلية في استكمال المحاكمات ودعوى الاستئناف وحماية الضحايا والشهود وضمان أن تظل الإجراءات جديرة بالثقة وأن يمكن الاستفادة منها في الإسهامات المستقبلية في مجال العدالة الجنائية الدولية. ونعرب عن تقديرنا الخاص لعمل الآلية في مساعدة المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب في البلقان ورواندا ونتفق مع المدعي العام براميرتس على أن التعاون الإقليمي هام في إحراز تقدم في العمل. وتؤيد ألبانيا بقوة الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في البلقان وفي أي مكان آخر.

إن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية وتنفيذ أوامر الاعتقال من دون تأخير. ولا يمكن لأحد أن يقف في طريق تحقيق العدالة للضحايا. وعلى وجه الخصوص، يجب على صربيا أن تنفذ على وجه السرعة أوامر القبض على يويتش وراديتا لضمان مثول هذين الشخصين أمام العدالة.

وكما قالت الرئيسة غاتي سانتانا، فإن العدالة لا تنتهي بالحكم النهائي ونحن نتفق على أن مراكز الإعلام تظل حيوية، بالنظر إلى الحالات التي تتطوي على تمجيد مجرمي الحرب ومنكري الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ فيما يتعلق بالحقائق الأساسية. ونشجب وندين بأشد العبارات هذه الآراء التي يتم التعبير عنها علنا في الساحات العامة وفي الشوارع وفي الملاعب وعلى الإنترنت، بما في ذلك من قبل شخصيات عامة ومسؤولين. وكل ذلك لا يتعارض مع أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، بل إنه يسيء إلى ذكرى الآلاف من الضحايا في سربيرينيتسا وفوكوفار وراثشاك ويمثل إهانة لها. وتشجع تلك الآراء على ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل.

ونشيد بالعمل القضائي الهام الذي تقوم به الآلية، بما في ذلك بدء المحاكمة في قضية كابوغا، التي تشكل تطورا هاما للضحايا وللمصالحة الوطنية في رواندا. ونرحب أيضا بإصدار الحكم فيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في قضية فاتوما وآخرين، فضلا عن مواصلة الإجراءات في قضية ستانبيشيتش وسيماتوفيتش. ومن أجل إنجاز تلك الإجراءات وغيرها من الإجراءات المتعلقة في الوقت المناسب، يجب أن تتوفر للآلية الموارد المالية الكافية والموظفين المؤهلين. ومرة أخرى تحت فرنسا جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية، وفقا لالتزاماتها الدولية، وعلى دعمها في أنشطتها. ونأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها سلطات الآلية إلى المجلس. ومن الضروري تقديم آخر الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم إلى العدالة. ولا يمكن اعتبار وفاة المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة عدالة للضحايا. ومنذ إنشاء الآلية، قدمت فرنسا دعما كبيرا في عدة مجالات.

أولا، دعمت التعاون القضائي، لا سيما مع اعتقال فيليسيان كابوغا في أيار/مايو ٢٠٢٠، وهو أحد آخر الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونقله إلى الآلية. ثانيا، قدمنا الدعم من خلال المحاكم الفرنسية، لا سيما في قضية لوران بوسياروتا، الذي حكمت عليه محكمة الجنايات في باريس في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٢٢ بالسجن لمدة ٢٠ عاما بتهمة التواطؤ في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وأخيرا، فإن دعم فرنسا النشاط والدائم للمحكمتين الجنائيتين المخصصتين اتخذ أيضا شكل اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام. وفي عام ٢٠٠٠، أبرمت فرنسا والأمم المتحدة اتفاقا بشأن إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، قضى ثلاثة أشخاص مدة عقوبتهم في فرنسا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣، ويقضي شخص آخر حاليا مدة عقوبته في فرنسا. وهذا الدعم المستمر، الذي يشكل جزءا من التزام فرنسا الأوسع بمكافحة الإفلات من العقاب، سيواصل ضمان تحقيق العدالة للضحايا.

والآليات الوقائية. ومن أكبر مخاوف الأشخاص الذين عانوا من فظائع مثل تلك التي تندرج تحت ولاية الآلية هو احتمال تكرارها. والاستثمار في المصالحة الوطنية وآليات الإنذار المبكر والوقاية من أنجع الطرق لضمان ألا يحدث ذلك ومنع حدوثه فعلا. ونحث على تقديم الدعم الدولي في هذا الصدد، بالتآزر مع العمليات القضائية على أن يكون أطول منها أمدا. ولذلك ينبغي أن تكون الحوارات الوطنية الشاملة جزءا من العمليات الوطنية. وبالمثل، ندعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إلى تقديم الدعم للدول المتضررة في تعزيز قدراتها الوطنية في مجال التحقيق والادعاء العام والملاحقة القضائية، وهو ما يتماشى مع المسؤولية الرئيسية للدول عن ضمان العدالة والمساءلة لشعوبها. وتشكر كينيا وفد غابون، بقيادة السفير بيانغ، على إدارته المقتدرة والناجحة لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعم كينيا لعمل الآلية، ونشجع على التعجيل بإنجاز عملها. ونود أيضا أن نؤكد للآلية أننا إذ نغادر مجلس الأمن في نهاية هذا العام، سيستمر دعمنا في إطار خطة واضحة لعمل الآلية تتوافق مع رؤية المجلس.

السيدة دايمل لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتز على إحاطتهما الإعلاميتين وتقريرهما. وكذلك أنهى القاضية غاتي سانتانا على تعيينها رئيسة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونرحب أيضا بحضور ممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل للآلية وعملها في مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. إن عام ٢٠٢٢ كان عاما حاسما بالنسبة للآلية، التي تمكنت من مواصلة أنشطتها في بيئة صحية أكثر ملاءمة وإحراز تقدم ملموس يشهد على أهميتها وفعاليتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعمها في عملها. ونغتتم هذه الفرصة لشكر غابون ونهئها على عملها التنسيق الممتاز على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

في تحديد مكان أحد الهاربين. والمكسيك تعتبر اعتقالهم ومحاكمتهم بموجب الولاية القضائية الرواندية أولوية. ونود أن نذكر الجميع بأن التعاون في تحديد أماكن وجود الهاربين ليس اختياريًا، بل هو التزام وفقا لقرارات المجلس. ونشدد أيضا على قيمة التعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات الوطنية المسؤولة عن إقامة العدالة، لأن تلك السلطات هي التي يجب أن تواصل العمل لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، نريد أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء عدم الامتثال لأوامر الاعتقال، ونكرر دعوتنا إلى إنفاذها.

في الأسبوع الماضي، أحيينا الذكرى السنوية الرابعة والسبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واحتفلنا باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. وفي ذلك الصدد، ندين نشر الروايات التي تنكر ارتكاب الفظائع التي يعاقب عليها القانون الدولي والتي تمجد مجرمي الحرب. ففي عام ٢٠٢٢، لا يوجد مكان للروايات المثيرة للانقسام التي تحرض على الكراهية. ونحث الدول المعنية على أن تعزز بنشاط الإجراءات الرامية إلى مكافحة هذه الرسائل، ولا سيما تعزيز تشجيع التقشف لمكافحة العنصرية والتمييز.

بعد مضي ثلاثة عقود تقريبا على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تقر المكسيك بإسهام المحكمتين، وكذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في مجال العدالة الدولية. وفي سياق التعليق على آخر المعلومات المستكملة عن عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية، تؤكد المكسيك، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، دعمها للمساءلة والحقيقة والعدالة والتزامها بها.

السيد ويكرماسينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيسة غاتي سانتانا في مجلس الأمن لأول مرة. ونحن على ثقة بأنها ستقود بامتياز الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما نود أن نشكرها ورئيس هيئة الادعاء

وفي الختام، نود أن نشدد على أن عمل الآلية لا يقتصر على أنشطتها القضائية. ونرحب بإعلان الرئيسة عن خطة وضع استراتيجية للخفض التدريجي للآلية. ونشجعها على مواصلة جهودها والعمل على إيجاد خيارات لمستقبل هذه الولاية القضائية. ولكن بعد اختتام قضاياها الجنائية الأساسية، سيتعين على الآلية أن تواصل الاضطلاع بمهام شاقة، بما في ذلك معالجة المسائل القضائية الأخرى عند نشوئها، ومساعدة الولايات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات، ورصد إنفاذ الأحكام. والعمل في إحياء الذكرى ضروري أيضا للمصالحة.

وأخيرا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء عودة وانتشار البيانات السياسية وأعمال الإنكار فيما يتعلق بجرائم الحرب، فضلا عن تمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة.

السيدة خيمينيز أليغريا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتز على تقريرهما، ونرحب برئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في مجلس الأمن للمرة الأولى. ونحن واثقون من أن الآلية تحت قيادتها ستواصل العمل بفعالية لمكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب أيضا بوفود البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ورواندا في هذه الجلسة.

ونحيط علما بالأولويات التي حددتها الرئيسة، ولا سيما التدابير التي بدأتها منذ توليها مهام منصبها لوضع استراتيجية شاملة لتوجيه آلية تصريف الأعمال المتبقية نحو إنجاز عملها بشكل فعال وكفؤ. وفيما يتعلق بالمهام القضائية للآلية، نرحب بإنجاز قضية فاتوما وآخرين ونقر بجهود جميع الجهات الفاعلة المشاركة في إصدار حكم الاستئناف. ونحيط علما ببداية المحاكمة في قضية كابوغا وإجراءات الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش. ونحن على يقين من أنها ستجرى بكفاءة وسرعة.

وفيما يتعلق بحالة الهاربين الأربعة، نسلط الضوء على عمل مكتب المدعي العام في متابعة تلك القضايا ونقر بالتقدم المحرز

أشكالهما، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى القيام بذلك. وبينما نأسف لتلك المسائل المستمرة، فإنها تذكرنا بأن عمل الآلية وإرثها لا يزالان مهمين كما كانا دائما.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول كلمة ردا على الشواغل التي أثارها زميلنا ممثل روسيا. أود أن أؤكد لزملائي في المجلس أن السيد كاراديتش يعامل تماما مثل السجناء المدانين الآخرين، وله نفس الحقوق والامتيازات وتفرض عليه نفس القيود. ولم يتعرض لسوء المعاملة بأي شكل من الأشكال. وفي حين أن إمكانية اتصاله هاتفيا ببعض أفراد أسرته وبدائرة أوسع من معارفه قد علقت مؤقتا، فإن هذه الضوابط كانت قانونية وتتماشى مع سياسة دائرة السجون وكانت تهدف إلى منع استمرار إساءة استغلاله لهذه الاتصالات وحماية ضحايا جرائمه. ونعلم أيضا أنه على الرغم من الشواغل التي تساور روسيا، فإن السيد كاراديتش نفسه لم يقدم أي شكوى. ونعتبر أن تلك الأنواع من الشكاوى الزائفة ما هي إلا محاولة متعمدة من جانب مؤيدي السيد كاراديتش لتقويض عمل الآلية والمملكة المتحدة، بوصفها الدولة المنفذة، فضلا عن الضحايا والناجين من جرائمه الفظيعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر لرئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتز على عرض آخر تقرير للآلية. ويسرنا بصفة خاصة أن نرى قاضية تتراأس الآلية. تؤمن الهند إيماننا راسخا بالمساواة بين الجنسين، مع التعبير والمشاركة الكاملين للمرأة في الحياة العامة وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأعتزم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالرئيس السابق، القاضي كارمل أغويوس، على قيادته المكيئة، على الرغم من التحديات الهائلة، بما في ذلك خلال جائحة مرض فيروس كورونا.

تؤيد الهند عمل الآلية وتقدر إسهامها في مكافحة الإفلات من العقاب. ونؤكد مجددا أهمية تنفيذ الآلية لولايتها بما يتفق تماما مع

براميرتز على تقديم تقرير الآلية وعلى إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم. ومن الواضح أن الآلية، تحت قيادتهما، ستواصل الاضطلاع بدور أساسي في إنهاء الإفلات من العقاب وتنفيذ العدالة الدولية. وتبين الإحاطتان أن هذه فرصة طيبة للتطلع إلى مستقبل الآلية.

أولاً، سنشهد هذا الصيف اختتام الاستئناف النهائي المتعلق بالجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. والحكم النهائي في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش لحظة حاسمة ينبغي للمحكمة أن تفخر بها. ثانياً، نلاحظ أن محاكمة فيليسيان كابوغا تمضي وفقا للجدول الزمني المحدد ومن المقرر أن تنتهي بإصدار الحكم في عام ٢٠٢٤. ومحاكمته شهادة على تقاني المجتمع الدولي المستمر في مجال المساءلة عن الإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي.

ثالثاً، يسعدنا أن نرى الجهود التي تبذلها الآلية للتخلي بالمرونة وتقليص حجمها تمشياً مع المهام المنوطة بها الآن، بما في ذلك البحث عن مقر جديد في لاهاي وتقليص وجودها في غرب البلقان. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الآلية وجميع الزملاء في مجلس الأمن لضمان أن تظل الآلية فعالة، وتأمين إرثها الحاسم الأهمية.

وفي حين أن هناك إيجابيات نتطلع إليها في المستقبل، تساورنا مخاوف مستمرة. لقد حان الوقت لأن تعقل صربيا بيتار يوييتش وفيريك راديتا وتقلعهما إلى الآلية عقب سنوات من الطلبات والتدريس والمناقشات. وعلى نحو منفصل، بينما تواصل الآلية القيام بعمل مهم للمساعدة في تحقيق العدالة على الصعيد الوطني في غرب البلقان، فإن عرقلة التعاون من جانب البعض في المنطقة تمثل خطراً حاسماً ومتزايداً على المصالحة المجدية والاستقرار الطويل الأجل. ولذلك أثار مباشرة على تحقيق العدالة للضحايا، وتدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها وزيادة جهودها لتحقيق العدالة عن تلك الجرائم البشعة.

وأخيراً، يحزننا أن نرى استمرار تمجيد مجرمي الحرب وإنكار ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. هذا أمر غير مقبول ويفاقم معاناة الضحايا. وستواصل المملكة المتحدة إدانة الإنكار والتمجيد بجميع

إحاطتيهما اليوم. وأعتزم هذه الفرصة أيضا لأهني القاضية غراسيلا غاتي سانتانا على تعيينها رئيسة للآلية.

يسرنا أن الآلية تدرك المسائل الرئيسية المثيرة للقلق، على النحو المبين في القرار ٢٦٣٧ (٢٠٢٢)، وأنها تبذل الجهود لتنفيذ توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، فضلا عن توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبشجعنا بشكل خاص أن قيادة الآلية، كما ورد في التقرير والإحاطتين، قد أولت اهتماما وثيقا جدا لتركيز القرار بشكل خاص على مستقبل الآلية، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم توقعات واضحة ودقيقة للجدول الزمني لإنجاز جميع أعمال الآلية، فضلا عن الخيارات المتعلقة بنقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب. وحقيقة أن الرئيسة الجديدة جعلت من إحدى أولوياتها الأساسية توجيه انتقال الآلية من محكمة تنفيذية إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية. وعندما تؤدي تلك الجهود ثمارها، تكون أهداف القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) قد تحققت.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى عدة مسائل نابعة من طابع الآلية ذاته ووظائفها المتبقية، والتي تستلزم اهتماما. ومن وجهة نظر صربيا، فإن هذه المسائل هي: رفع قضايا جديدة أمام الآلية؛ والإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وإدارة المحفوظات.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، أود أن أشير إلى التأكيدات المتكررة على عدم تعاون جمهورية صربيا المزعم مع الآلية فيما يتعلق بقضية المدعي العام ضد بيتار يوبيتش وفيبريكا راديتا. ولا يزال موقف صربيا فيما يتعلق بتلك القضية ثابتا بأن سلوكها لا يمثل انتهاكا لالتزاماتها الدولية، بل مسعى للعمل وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونحن مقتنعون بأن مباشرة دعاوى أمام السلطات القضائية الوطنية، في ظل الظروف الراهنة، يمكن أن ينهض بالعدالة ويعزز الثقة في النظم القضائية الوطنية. ونؤكد من جديد استعدادنا لتولي السلطة القضائية في صربيا النظر في قضية يوبيتش وراديتا، ونحن على استعداد لتقديم تأكيدات بأن الإجراءات ستجري وفقا لمتطلبات حسن سير العدالة، مع الاحترام الكامل لكل من الآلية وحقوق الشهود والمتهمين.

مبادئ العدالة والحياد والإنصاف. إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نسعى إلى تحقيق العدالة للضحايا. ويقدر وفد بلدي الأولويات الأساسية التي حددتها القاضية غاتي سانتانا لرئاستها، بالتركيز على اختتام إجراءات المحاكمة والاستئناف المتبقية بكفاءة وفعالية وإنصاف. ونأمل أن تستكمل الآلية في القريب العاجل الانتقال من محكمة تنفيذية إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية حقا.

لقد أحطنا علما بالنقد الذي أحرزته الآلية في إجراءات المحاكمة في قضية كابوغا، وكذلك في إجراءات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيمانوفيتش. وقد أدى الحكم الصادر في قضية فاتوما وآخرين وإنهاء الإجراءات ضد السيد بروتيس مبيرانيا بعد وفاته إلى تخفيف أعباء العمل القضائي على المؤسسة. ولم يتبق للآلية الآن سوى قضيتين رئيسيتين تتعلقان بولايتها الأساسية. ونقر أيضا بالنقد المحرز في مسائل قضائية أخرى. وينبغي أن تواصل الآلية إحراز تقدم في مهامها المتبقية، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود، وتعقب الهاربين المتبقين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية وإدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية.

ونشدد أيضا على أهمية التعاون بين الآلية والدول الأعضاء المعنية للتصدي للتحديات القانونية واللوجستية. وننتطلع أيضا إلى التعجيل بالتوصل إلى حل للمأزق الذي تواجهه الآلية في سياق الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم والذين نُقلوا إلى جمهورية النيجر. فهذه مسألة إنسانية ويتعين معالجتها بطريقة سريعة تراعي طابعها الحساس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد هولوفكا (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام على تقديم تقريرهما الدوري الشامل وعلى

أو الآلية. ولا نرى أي سبب لبقاء الكميات الهائلة من الوثائق التي لم تعد هناك حاجة إليها أو التي لم تُستخدم قط لدى الآلية، ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتم التعامل مع مسألة إعادة الوثائق الأصلية من دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بإنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب، يجب أن نعلن بوضوح موقف جمهورية صربيا. فمن خلال الإجراءات القضائية العديدة التي انتهت بالأحكام القاسية التي أصدرتها، في المقام الأول على مواطنيها، في جرائم ارتكبت على أراضي يوغوسلافيا السابقة، أثبتت صربيا التزامها بالعدالة والمساءلة. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من أحكام البراءة التي أصدرتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعدم تعاون بعض العناصر في المنطقة والافتقار الواضح إلى الاستعداد للتحقيق في الجرائم المروعة المرتكبة ضد الصرب أو لمحاكمة مرتكبيها، ولا سيما أعضاء ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو في إقليم كوسوفو وميتوهيا الصربي، جميعها أمور تلقي بظلال خطيرة على إرث المحكمة والآلية.

ونتوقع بحق أن تعمل الآلية وفقا لولايتها في تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية. وبهذا المعنى، نرى أن ثمة فائدة لتقييمات المدعي العام، لا سيما فيما يتعلق بسلوك بلد مجاور بعينه، جمهورية كرواتيا، التي ندعو سلطاتها القضائية إلى التعاون.

وصربيا، من جانبها، تؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب محاكمة مرتكبي جميع الجرائم ومعاقبتهم على النحو المناسب، بغض النظر عن جنسية الجناة. وتبقى ملتزمة تماماً بسياسة المصالحة في المنطقة، التي لا يمكن من دونها بناء المستقبل أو تحقيق الاستقرار أو التنمية الاقتصادية أو تطبيع العلاقات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لكل من رئيسي الآلية الدولية

وبالمثل، فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في قضية أخرى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، فإننا نعرب عن استعدادنا لإجراء المحاكمة في جمهورية صربيا إذا ما قرر المدعي العام توجيه اتهامات لأفراد معينين بانتهاك حرمة المحكمة.

وفيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ الأحكام، نود أن نذكر باستعدادنا ونكرر طلبنا بأن تنفذ أحكام السجن الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في جمهورية صربيا تحت السلطة والإشراف الكاملين للآلية. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن الظروف في المنطقة قد تغيرت بشكل كبير منذ الرأي الذي قدمه الأمين العام عملاً بالقرار ٨٠٨ (١٩٩٣)، في عام ١٩٩٣.

وبما أن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب اليوم تقع حصراً ضمن اختصاص السلطات القضائية الوطنية، فإننا لا نرى أي مبرر للإبقاء على السياسة الحالية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه بهذه الطريقة، لن يتم خفض التكاليف وتخفيف وضع أسر الأشخاص المدانين فحسب، بل ستهيأ الظروف لإعادة التأهيل المناسب وستتعزيز سلطة الآلية.

وفي هذه المرحلة، نجد أنفسنا مضطرين إلى دعوة مجلس الأمن والآلية من جديد إلى منع جميع محاولات مضايقة مواطني صربيا المدانين ونطلب من رئيس الآلية أن يخطر جمهورية صربيا على الفور بجميع طلبات تسليم المطلوبين أو تقديم أنواع أخرى من المساعدة القانونية في المسائل الجنائية التي تهم مواطنيها الذين يقضون أحكاماً بالسجن، وأن يمكنها من المشاركة في الإجراءات القضائية النهائية. ونحن نتمسك بحزم بالموقف القائل بأن البلد الذي يقضي فيه الشخص المدان عقوبة بالسجن والآلية ليس لهما اختصاص البت في تسليم مواطنينا إلى بلد ثالث. وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق الآلية مسؤولية ضمان تنفيذ أحكام السجن في بلد تتوفر فيه ظروف معاملة ملائمة للأشخاص المدانين.

وثمة مسألة أخرى معلقة هي إعادة مجموعات المحفوظات الضخمة التي قدمتها صربيا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في اعتقال الهاربين أو محاكمتهم أو نقلهم لمواجهة العدالة في رواندا. ومما يؤسف له أن عددا قليلا فقط من البلدان قد امتثل لذلك.

إن عدم تعاون بعض الدول الأعضاء مع المحكمة، عملا بقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ومقررات الاتحاد الأفريقي، يرقى إلى مستوى الدعم للنشط للهاربين من تهم الإبادة الجماعية في الإفلات من العدالة، وبالتالي فإنه يمثل عدم امتثال من جانب تلك الدول لالتزاماتها القانونية الدولية.

ويأمل الناجون والضحايا أن يروا إجراءات وأن يستمعوا إلى مقترحات ملموسة من المجلس بشأن كيفية التعامل مع المشكلة المستمرة في عدم تعاون الدول الأعضاء. ويتطلب تنفيذ ولاية الآلية التعاون الكامل من الدول الأعضاء.

إن إحاطة اليوم، كما كانت في السابق، تذكير لمجلس الأمن بأن الضحايا ما زالوا ينتظرون العدالة، الذين كانوا يتوقعون تحقيق قدر أكبر من العدالة من خلال لتعاون بين الدول الأعضاء. والأسوأ من ذلك أنهم ما زالوا يعذبون من قبل منكري الإبادة الجماعية وممجي مجرمي الحرب. إن الإنكار يضر بالناجين والمصالحة. وفي الوقت الراهن ما زال المجتمع الدولي ملتزما الصمت إزاء ضرورة وقف منكري الإبادة الجماعية ومعاقبتهم. إن إنكار الإبادة الجماعية يهنا جميعا لأنه يقوض العدالة التي حققتها المحاكم بشق الأنفس. وتتمثل الخطوة الأولى للتصدي الجاد لإنكار الإبادة الجماعية في إصدار قوانين على المستويات الوطنية تجرم ذلك الإنكار. ومن شأن القوانين التي تحظر إنكار الإبادة الجماعية أن تسهم إسهاما كبيرا في وضع الأمور في نصابها الصحيح وتحد من فرص القادة السياسيين وصناع الرأي لصياغة خطاب مخجل عن إنكار الإبادة الجماعية. إن حماية الحقيقة من المنكرين وتحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية يُعدُّ أفضل إجراء يمكن أن يتخذه مجلس الأمن لمنع تكرار الإبادة الجماعية في المستقبل.

ختاما، لن تكون إعلانات الالتزامات بالقانون الدولي والعدالة الدولية ذات مصداقية ما لم تقتزن بالأفعال. وستواصل رواندا السعي

لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية سانتانا والمدعي العام براميرتس، على إحاطتهما المفيدتين كالعادة.

ترحب رواندا بالعمل الذي أنجزته المحكمة ومكتب المدعي العام في تنفيذ ولايتهما. وتقدر رواندا أيضا التعاون الجيد القائم بين الآلية وحكومة رواندا. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب المدعي العام لتحديد أماكن الهاربين المتبقين واعتقالهم. وتعتقد رواندا أن خبرة المحكمة ومعرفتها ينبغي ألا تنتهي عند المحكمة، بل ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء مثل بلدي في بناء القدرات ونقل المعرفة لمساعدة بلداننا في تعقب الهاربين المتبقين. ونعتقد أن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يساعد رواندا في تقديم الهاربين المعروفين المتبقين وهؤلاء الذين لم يُعرفوا بعد إلى العدالة.

وعلى الرغم من إنشاء محاكم جنائية دولية، فإن المجتمع الدولي ظل مترددا بالفعل - لفترة طويلة - في ممارسة الضغط على البلدان لتقديم مرتكبي الإبادة الجماعية إلى العدالة. واستغرق الأمر سنوات قبل نقل المتهمين إلى المحاكمة، ولم يُقدم العديد من الجناة بعد إلى العدالة. ونظرا لأهمية العمل الذي تضطلع به الآلية ومكتب المدعي العام، نوصي بشدة بأن يقدم لهما مجلس الأمن كل الدعم اللازم، بما في ذلك الموارد المالية اللازمة، للوفاء بولايتهما. ويجب أن يأخذ الضغط من أجل خفض ملاك موظفي المحكمة في الاعتبار خطورة الجرائم التي تتعامل معها المحكمة، وليس الموارد المالية فحسب. وينتظر الناجون أيضا بصبر منذ وقت طويل تحقيق العدالة. ويؤدي تنامي إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد المجرمين إلى تقويض الخطوات التي تتخذها المحكمة ويتعرض الاجتهاد القضائي الراسخ للمحكمة للهجوم.

وفي حين أن مكتب المدعي العام لديه خيوط معلومات مهمة بشأن أماكن وجود بعض الفارين المتبقين، لا يزال أحد التحديات الرئيسية يتمثل في عدم وجود تعاون فعال وحسن التوقيت من جانب الدول الأعضاء. وبالمثل، وكما ذكرنا، فقد أرسلت رواندا أكثر من ١ ٠٠٠ لائحة اتهام إلى ٣٤ بلدا في أنحاء العالم، تطلب فيها تعاونها

لاستمرارها في عدم احترام التزاماتها الدولية برفضها إلقاء القبض على المتهمين بيتر يويتش وفيريتسا راديتا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة وعدم إحالتهم إلى الآلية.

إن كرواتيا ملتزمة بالتعاون القضائي البناء الشفاف غير المسيس والقائم على الأدلة مع الدول المجاورة الأخرى في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وفي ذلك الصدد، شعرنا بخيبة أمل من عدم الدقة والتناقضات الوقائية في التقرير المرحلي للآلية فضلا عن التوصيفات المتحيزة فيما يتعلق بالتعاون الثنائي بين كرواتيا والدول الأخرى المكلفة. لذلك، نود أن نشدد مرة أخرى على أن التعاون الفعال ليس عملية ذات اتجاه واحد، وأنه إلى جانب الشفافية والانفتاح، يجب التمسك بمعايير الممارسة الجيدة إن كان للدول أن تشارك بشكل بناء عند كفالة إحراز تقدم ملموس في مجال التعاون. تحقيقا لتلك الغاية، وكما أشرنا خلال الإحاطات السابقة بشأن الآلية، لا تزال كرواتيا تنتظر رد صربيا على دعوتنا إلى جولة رابعة وأخيرة من المفاوضات على اتفاق ثنائي بشأن النظر في جرائم الحرب. إن من شأن أحكام ذلك الاتفاق أن تمنع المزيد من إساءة استخدام صك المساعدة القانونية. ولكن من المؤسف أن صربيا بدلا من إبرام اتفاق ثنائي بدأت محاكمة ذات دوافع سياسية بحق مواطنين كرواتيين لا تمتثل للمعايير القانونية الدولية.

إن عدم قبول الحقائق التي أثبتتها المحكمتان، فضلا عن إنكار عمل الآلية ومحاولات إعادة كتابة التاريخ أمران يتطلبان اهتمامنا. لقد دأبت حكومة كرواتيا على إدانة الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتشا ومرتكبيها ومن يمكنونها. وستواصل إدانتها بما يتفق تماما مع حكم محكمة العدل الدولية.

كما أن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم المرتكبة فضلا عن عدم التعاون فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، أمور غير مقبولة. وستواصل كرواتيا السعي إلى تحديد مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين الـ ٨٢١ المتبقين بالتصميم التام الذي تستحقه. ولا يزال الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب صربيا لتوفير المعلومات والسماح بالوصول إلى المحفوظات يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق تلك

لتحقيق العدالة لأكثر من ١ مليون شخص أريدوا خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي. لقد ارتكبت تلك الإبادة الجماعية حكومة متطرفة بتواطؤ من قبل مجتمع دولي سلبي. وبدلا من أن تكون أعمال الإبادة الجماعية في القرن العشرين درسا مذهلا للعالم بوصفها أحد أبشع فصول التاريخ المعاصر وتساعد على منع تكرارها، فإننا لا نسمع سوى الصمت. وكما سمعنا اليوم، فتلك حالة خطيرة للعالم بأسره. وينبغي أن يكون انتشار خطاب الكراهية، كما أفاد به كل من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية، بمثابة جرس إنذار للمجلس لكي يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع ووقف عمليات الإبادة الجماعية في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر القاضية غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وأن أهنئها على تعيينها. أشكرها وأشكر المدعي العام براميرتس على إحاطتيهما اليوم. إن كرواتيا ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لتعهداتها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وستواصل دعم الآلية خلال الفترة المتبقية من ولايتها.

أود أولا أن أتناول القضايا التي لا تزال معروضة على الآلية. في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، نأمل أن تدين دائرة الاستئناف ستانيشيتش وسيماتوفيتش لمشاركتها في فعل إجرامي مشترك وكذلك الجرائم التي ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك، كما طلب المدعي العام. ولأن الظروف لم تسمح للعالم، للأسف، بأن يرى نهاية قضية ميلوسيفيتش بإصدار حكم نهائي ضده عن الجرائم الوحشية التي ارتكبتها ودبرها، من الأهمية بمكان أن تنتهي قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش بحكم يبين بوضوح تورط السلطات العليا في صربيا في الجرائم الفظيعة المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بأهمية التعاون بين الدول الأعضاء والآلية بوصفه اختصاصا بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) فإننا مضطرون إلى أن نثير مرة أخرى مسألة إحالة صربيا إلى مجلس الأمن من قبل الآلية

المنقحة للنظر قضايا جرائم الحرب. وتتمثل إحدى الخطوات المطلوبة في تنفيذ تلك الاستراتيجية وتعزيز سيادة القانون في تشكيل هيئة إشرافية للاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد أن مجلس وزراء البوسنة والهرسك يعمل على تشكيل تلك الهيئة المهمة. وسيبحث تنفيذ الاستراتيجية برسالة قوية مفادها أنه لن يسمح، ويجب ألا يسمح بالإفلات من العقاب، بغض النظر عن الجنسية والهوية العرقية للضحايا أو الجناة. هذا أمر مهم للمصالحة والتقدم في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء غرب البلقان.

وأود أيضا أن أبلغكم، سيدتي الرئيسة، بأن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، فضلا عن مكاتب المدعين العامين في المستويات الدنيا الأخرى في البوسنة والهرسك، تتخذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع جرائم الحرب التي لم يُبت فيها بعد ومحاكمة جميع الجناة المحتملين على مسؤوليتهم الشخصية أو القيادية. ووفقا للمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك، تعمل مكاتب المدعي العام على جميع المستويات في البوسنة والهرسك على ٤٦٥ قضية جريمة حرب، تشمل أكثر من ٤٠٠٠ شخص مشتبه بهم. كما أن المحاكم على مختلف المستويات في البوسنة والهرسك تنظر في ٢٢٠ قضية من قضايا جرائم الحرب التي لم يُبت فيها بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ثلاث لوائح اتهام ضد سبعة أشخاص، بينما فوضت ٧٥ قضية إلى المستويات الأخرى الأدنى للمحاكمة. ولا يزال مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك يعمل على ما مجموعه ٣٣٤ قضية تحقيق في جرائم الحرب ضد ٣٥٧٢ شخصا مشتبه بهم. ولا تزال المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام للآلية أساسية لإنجاز ذلك العمل.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك سجل ٣٦٢ شخصا مشتبه بهم أو متهمًا يتعذر على السلطات القضائية في البوسنة والهرسك الوصول إليهم. ووفقا للمعلومات المتاحة، يوجد ٦٣,٣ في المائة من هؤلاء الأشخاص في جمهورية كرواتيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا، بينما يوجد

الغاية. إن العثور على رفات الأشخاص المفقودين وتحديد الظروف التي أدت إلى اختفائهم مسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية والطمأنينة التي طال انتظارها من قبل أسر الضحايا، فضلا عن أنها عنصر أساسي يساهم في تحقيق المصالحة. لذلك من الأهمية بمكان زيادة الوعي بإرث المحكمتين السابقتين نظرا لانتقال الآلية من محكمة عمليات إلى مؤسسة متبقية حقا. في ذلك الصدد، نسلم بضرورة إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق بدعم من الآلية.

ختاما، أود أن نكرر تأكيد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية ولإتمامه بنجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل. أود أيضا أن أهنئ السيدة غراسيلا غاتي سانتانا على تعيينها رئيسة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأتمنى لها كل النجاح في عملها الهادف في تحقيق العدالة للجميع في إطار المجتمع الدولي، ولا سيما ضحايا جرائم الحرب. وأشكرها والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتهما الشاملتين اليوم. وأود أيضا أن أشيد بالسيد كارمل أغيوس، الرئيس السابق للآلية، على عمله الدؤوب ونجاحه في قيادة الآلية خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية.

ونشيد بالآلية لاستمرارها في إحراز تقدم في عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أن أشدد على أن عمل الآلية لا يمكن أن يختتم إلا عندما تُنجز جميع القضايا المعلقة في لاهاي والمنطقة بنتيجة منصفة. ولذلك، فإن مواصلة عملها إلى أن يتحقق هذا الإغلاق أمر بالغ الأهمية. وأود أن أبلغكم، سيدتي الرئيسة، بأن السلطات القضائية في البوسنة والهرسك تعمل بلا كلل على تنفيذ الاستراتيجية

المنطقة. ووقع رؤساء هيئات الادعاء في البلدان المعنية مذكرة تفاهم بشأن دعم الشهود والضحايا لمشاركتهم في الإجراءات الجنائية.

وأود أن أشدد على أهمية التثقيف ونشر الممارسة القضائية بين الأجيال الشابة. ومن هذا المنطلق، أود أن أهنئ الآلية على تعاونها مع الاتحاد الأوروبي وسويسرا بشأن تنفيذ برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة. ومما له دلالة أن أكثر من ١٠٠ مدرس لمادة التاريخ في المدارس الثانوية شاركوا في خمس حلقات عمل نظمها الآلية بشأن استخدام محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ونود أيضا أن نهنئ رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، القاضي غاتي سانتانا، على إطلاقها الدورة الرابعة من سلسلة محاضرات البرنامج المسجلة بالفيديو والمعونة "القانون الدولي والوقائع التي تم إثباتها أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة"، بمشاركة طلاب الدراسات العليا في القانون من ١٤ جامعة من مختلف أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

أود أن أعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي على المرحلة الرابعة من تنفيذ مشروع تحسين العمل في قضايا جرائم الحرب، التي بدأت في عام ٢٠٢١. وقد استثمر الاتحاد الأوروبي، في تلك المرحلة، حوالي ٤ ملايين يورو، لتحسين مواردنا البشرية وقدراتنا الأخرى اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المنقحة للنظر في قضايا جرائم الحرب على نحو أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب.

ولا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسية الجاني أو عرقه أو دينه أو انتمائه السياسي أو غير السياسي. ونود أيضاً أن نؤكد أن حماية الشهود تكتسي أهمية قصوى في سلوك وعمليات جميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. والتعاون بين مؤسسات البوسنة والهرسك ومؤسسات البلدان المجاورة في تبادل المعلومات أمر حاسم أيضاً، ونواصل البحث عن حوالي ٧ ٠٠٠ شخص لا يزالون مفقودين في البوسنة والهرسك بغية تحديد هويتهم. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن سلطات البوسنة والهرسك استخرجت رفات بشرية تعود لـ ٩٣ شخصا في عام ٢٠٢٢.

الأشخاص الآخرون في أستراليا وألمانيا وبلجيكا وتركيا والدانمرك وكندا والمملكة العربية السعودية والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصدر مكتب المدعي العام بالفعل ٥٠ مذكرة توقيف، وأصدرت محاكم مختلفة في البوسنة والهرسك ٦٢ مذكرة توقيف أخرى. وستعمل السلطات القضائية في البوسنة والهرسك عن كثب مع المدعي العام براميرتز والبلدان التي ذكرتها للتو لإتاحة جميع الأشخاص المشتبه بهم لسلطاننا القضائية.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن تعاون البوسنة والهرسك مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، كما يتضح من تقاريرها خلال الفترة قيد الاستعراض، كان مستقرا وكاملا. ومن هذا المنطلق، نشيد بالاجتماع الإقليمي الذي عقد في بلغراد يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر بين المدعين العامين من البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا مع وفد من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، برئاسة السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية. وجرى التتويه بالتعاون الجيد فيما بين مكاتب المدعين العامين هذه في الإطراءات التي أسداها السيد براميرتز في الاجتماع؛ غير أن المشاركين أقرّوا أيضا بعدم وجود تعاون جيد مع السلطات القضائية في جمهورية كرواتيا. وأود أن أذكر بأن السلطات القضائية في البوسنة والهرسك تنتظر عددا كبيرا من الردود من سلطات جمهورية كرواتيا للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة ولكنها لم تتلقها. وفي ذلك الصدد، نناشد السلطات القضائية في جمهورية كرواتيا أن تتخذ إجراء وتستجيب لطلبات البوسنة والهرسك للمساعدة القضائية المتبادلة.

وأود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن ممثلي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية زاروا سراييفو وعقدوا اجتماعا مع رئيس هيئة الادعاء لمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش فيه التعاون الإقليمي وإحالة عدد من القضايا إلى بلدان أخرى في منطقة غرب البلقان ومنها. وأود أن أسلط الضوء على التعاون الجيد والمحسن بين المدعين العامين في

ولا نزال ملتزمين بالمساهمة بنشاط في جهود الآلية لإنجاز لكفالة عمل الآلية من دون انقطاع. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بمهمتها. ونود أيضاً أن نؤكد من جديد التزامنا بعملها، وأن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بجميع التزاماتها وتقديم مساهماتها المالية بمواصلة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.